

أخبار

السراج يرد على حفتر بطرح خارطة طريق لحل الأزمة

● مجلس النواب يرفض إجراء انتخابات قبل صدور الدستور ونزع السلاح

أعلن رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الليبية فايز السراج عن مبادرة جديدة لحل الأزمة العاصفة ببلاده، مبادرة شكك مراقبون في إمكانية نجاحها واعتبرها كثيرون بمثابة الإعلان عن فشل الوساطات الخارجية.

منى المحروقي

لا رد رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الليبية فايز السراج مساء السبت على تصريحات القائد العام للجيش المشير خليفة حفتر التي منح فيها المجلس الرئاسي مهلة ستة أشهر، بطرح مبادرة جديدة.

وقدم السراج خارطة طريق للخروج من الأزمة الليبية الراهنة وفقا لمبادئ عامة ورؤيته للمرحلة.

وتضمنت الخارطة إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية مشتركة في شهر مارس 2018، والإعلان عن وقف جميع أعمال القتال، إلا ما يخص مكافحة الإرهاب.

كما اشتملت على تشكيل لجان مشتركة من مجلس النواب ومجلس الدولة للشروع في دمج مؤسسات الدولة المنقسمة، وضمان توفير الخدمات للمواطنين، وفصل الصراع السياسي عن توفير هذه الخدمات.

ودعت إلى إنشاء المجلس الأعلى للمصالحة الوطنية ودراسة البات تطبيق العدالة الانتقالية وجبر الضرر والعفو العام، وإنشاء لجان للمصالحة بين المدن.

واعتبر مراقبون الخارطة بمثابة رد على تصريحات كان ادلى بها حفتر خلال لقاء جمعه بشيوخ وزعماء القبائل أواخر يونيو الماضي.

وقال حفتر حينئذ، إن "صبر الجيش نغد، هناك الآن مدة ستة أشهر وإذا شعرنا باي تراخ وتردي وضع الناس أكثر، فالجيش سينتخذ خطوة في أي وقت ولن نستمتع بعدها لأي أحد".

صالح أفحيمه:

الغرض من المبادرة ليس

إيجاد حل بل تحسين صورة

المجلس الرئاسي

باختصار

◀ أفاد الناطق الرسمي باسم الدرك التونسي العميد خليفة الشيباني بان الدرك الجزائري تمكن من القضاء على ثلاثة "إرهابيين" كانوا قد فروا إلى التراب الجزائري بعد أن تبادلوا إطلاق النار مساء الثلاثاء الماضي مع وحدات من الدرك غرب تونس.

◀ نقلت قناة "218" الليبية عن مصادر لم تذكرها أن الصحافيين التونسيين سفيان الشورابي ونذير القطاري ما زالوا على قيد الحياة خلافا لما تم تداوله في مطلع هذا العام من اعتراقات لأحد الإرهابيين الذي أكد تصفيتهما.

◀ أعلنت وزارة الدفاع الموريتانية، الجمعة، أن حدود بلادها الشمالية مع الجزائر باتت منطقة عسكرية محظورة على المدنيين، داعية المواطنين والعابرين إلى تجنب دخول المنطقة العسكرية.

◀ قالت وزيرة الصحة التونسية سميرة مرعي إن هناك أكثر من 200 ملف تتعلق بالفساد في قطاع الصحة، وذلك خلال جلسة مساءلة عقدها مجلس النواب التونسي السبت.

◀ كشفت قوات الجيش الجزائري السبت بمحاطة سيكيدة، مخبا للإرهابيين بداخله نغم تقليدي الصنع وجهاز إعلام الي وأجهزة تصوير

◀ أعلن الاتحاد العام التونسي للشغل عن التوصل إلى اتفاق بين الأمين العام نورالدين الطوبوي ووزير المالية بالنيابة فاضل عبدالكافي على صرف الزيادات في مرتبات المتقاعدين في الوظيفة العمومية.

للمشاركة والتعليق:
news@alarab.co.uk

«استكمال تطهير مدينة بنغازي من أوكار الإرهاب سيسُجج على استئناف الحوار بين رئيس حكومة الوفاق فايز السراج والقائد العام للجيش خليفة حفتر».

صلاح الدين الجمالي

المبعوث العربي إلى ليبيا

«الجزائر بلد مهم عربيا ونحن نعمل دائما على موقفها الداعم لليمن ولقيادته الشرعية من أجل إحلال السلام».

عبدالمالك المخلافي

وزير الخارجية اليمني

السراج يرد على حفتر بطرح خارطة طريق لحل الأزمة

● مجلس النواب يرفض إجراء انتخابات قبل صدور الدستور ونزع السلاح

لا نواكشوط – تظاهر الآلاف من الموريتانيين بدعوة من المعارضة في نواكشوط ضد الاستفتاء الذي يفترض أن يجرى في الخامس من أغسطس حول مراجعة الدستور.

واختتمت المسيرة التي دعا إليها تحالف المعارضة في إطار حملته من أجل "مقاطعة فعلية" للاقتراع، بتجمع دان خلاله الخطباء الاستفتاء، معتبرين أنه "انقلاب على الدستور".

واتهموا الرئيس محمد ولد عبدالعزيز "بالميل الخطير إلى الاستبداد".

وقال ولد منصور "قدمتم مسبقا عبر هذه التعبئة الكبيرة نتائج الاستفتاء قبل يوم التصويت"، مؤكدا أنها "رسالة واضحة للنظام ليضع حدا لمغامرته غير المجدية".

وهو أول تحرك لتحالف المعارضة الجديد الذي يضم ثمانية أحزاب تدعو إلى "مقاطعة فعلية" للاستفتاء. ويضم هذا التحالف عددا من أحزاب المعارضة المتشددة المجتمععة في "المنتدى الوطني للديمقراطية والوحدة"، والمنظمة غير الحكومية المناهضة للعبودية "مبادرة إحياء حركة إلغاء العبودية".

ويقضي التعديل الدستوري خصوصا بإلغاء مجلس الشيوخ وتغيير العلم الوطني.

وقد أقره النواب في التاسع من مارس لكن رفضه أعضاء مجلس الشيوخ مع أن أغلبهم يؤيدون السلطة.

وأثار قرار الرئيس محمود ولد عبدالعزيز تجاوز رفض البرلمان للنص وعرضه للتصويت عليه في استفتاء، خلافا ودفع المعارضة وعددا من المدافعين عن الدستور إلى الطعن في شرعية هذا الإجراء.

وتتهم المعارضة ولد عبدالعزيز بالسعي إلى تعديل الدستور بما يتيح له الترشح لولاية ثالثة، بعد التخلص من مجلس المستشارين الذي يضم عددا كبيرا من مناوئيه ومحكمة العدل السامية المعنية بمحاكمة الرئيس.

وتعهد رئيس الدولة في عدة مناسبات بعدم تعديل عدد الولايات الرئاسية المحددة باثنتين في الدستور، مؤكدا أنه "لا يمكن تغيير أي دستور لمصالح شخصية"، إلا أنه لم ينجح في تنديد مخاوف المعارضة في هذا الشأن.

لكن رئيس الحكومة الموريتانية يحيى ولد حدمين فأجا الأسبوع الماضي الشعب الموريتاني بتصريح يؤكد عزم الرئيس ولد عبدالعزيز الترشح لفترة رئاسية ثالثة وذلك في أول تصريح رسمي منذ إعلان ولد عبدالعزيز عدم ترشحه لفترة ثالثة احتراما لنصوص الدستور.

معوقات تستبق الحوار الوطني في الجزائر

● جبهة القوى الاشتراكية تعلن عزمها مقاطعة الحوار منضمة إلى «حمس»

في النظام وفي نسق الحكم في أسسه، وفي البنى الداخلية للممارسة السياسية. وفي بيان توج أشغال المجلس الوطني للحزب، شددت قيادة جبهة القوى الاشتراكية على أن "المشاركة في هذا الحوار المقنع، ستمثل شكلا من النواطؤ وذريعة تستخدمها السلطة، وأن "الأفاناس" سيبقى معارضا ومجنندا بشكل كلي إلى جانب الشعب، للتخلص من هذا النظام، ولبناء بديل ديمقراطي بمعية كل القوى السياسية والاجتماعية التمثيلية والمستقلة".

وكان تبون قد كشف على هامش الزيارة الميدانية التي أداها في العاصمة أن مبادرة الحوار الوطني جاهزة، وتنتظر الضوء الأخضر من الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة.

وأكد أن الحوار سيكون شاملا مع جميع القوى الحية والفاعلة في المجتمع، من أجل الوصول إلى وفاق وطني حول الأزمة الاقتصادية.

ويبقى الغموض يلف المبادرة في زاوية الأحزاب السياسية غير الممثلة في البرلمان،

وإشارة إلى أن تباشره الحكومة،

في غضون الأسابيع المقبلة، مع الطبقة السياسية والمجتمع المدني والشركاء الاجتماعيين والخبراء والمختصين، من أجل التوصل إلى إجماع حول أرضية وطنية بشأن الأزمة الاقتصادية، وذلك في أعقاب التحفظ والرفض المبدئي اللذين أبدتهما بعض الأحزاب الفاعلة في المشهد السياسي.

وقال الرجل الأول في جبهة القوى الاشتراكية عبدالمالك بوشافة إن "السلطة تريد عبر مبادراتها وتوريط وإقحام الفاعلين السياسيين والاجتماعيين في برنامجها النقشفي، الذي يسعى إلى التراجع عن المكتسبات الاجتماعية".

وأوضح أن "عدم التكفل ببعض القضايا الوطنية والدولية، يعكس التفسخ المتقدم للدولة، وسوء الحكامة".

وأضاف "الحوار المصطنع للسلطة، لا يهدف في نهاية الأمر إلا إلى المصادقة على حصيلته، وعلى الإجراءات غير الشعبية المتخذة مسبقا"، وأعاد التذكير بمبادرة الإجماع الوطني، من أجل إحداث تغيير سلس

تبون أمام أول تحد